قولهم بان ما به تعلق المفعول بالفاعل هو الحدوث
وكان هذا الفاضل نسج حقه في شرح الاشارات
فان موجبه تقريع الاستحالة المذكورة على هذا
القول لا على ما ذكره فان قلت خالف
هؤلاء الثلثة اعني الطوسي والرازي والشريف
تلك الثلثة اعني الامام والكاتبي والقاضي في
تعيين مذاهب المتكلمين في جواز استناد
القديم الى المؤثر الموجب فبم رجحت قول
تلك الثلثة على قول هؤلاء الثلثة على بيان
ما ذكروه كلام نقلي وما ذكر هؤلاء استدلال عقلي
وقد بنيت على ما استدلوا لهم من الخلل فلا يصلح
معارضا لما ذكروه ولو كان طريقة هؤلاء ايضا
النقل لكان للترجيح معنى ايضا لان الاستناد
في نقل هذا المذهب المتكلمين على الامام اكثر من الطوسي وعلى الكاتبي
اكثر من الرازي وعلى القاضي اكثر من الشريف

بل نقول جمهور الاشاعرة قالوا بوجود القديم المكن
واستناده الى الموجب بالذات فان مذهبهم
ان الله تعالى قادر مختار في ايجاد العالم وموجب
بالذات في ايجاد صفاته وقولهم ان صفاته تعالى
ليست عين ذاته تعالى ولا غيره لا يؤثر فيما ذكرنا
لان مرجعه الى احداث اصطلاح في لفظ الغير
والمراد من الغير في بحثنا هذا المعنى المتعارف
المتعارف ومثبتو الحال منهم قالوا ان علمه تعالى
مستند الى علمه تعالى مع كونها قديمين والبهشمية
من المعتزلة قالوا ان الاحوال الاربعة التي هي العالمية
والقادرية والحيية والموجودية معللة بعلل حالية
هي الالوهية وكلها قديمة وعدم اطلاقهم لفظ
القدم على الحال بناء على الفرق عندهم بين الوجود
والثبوت لا جدوى ههنا لان مرجعه ايضا الى
الاصطلاح ويكفينا كون الحال التي اثبتوها ازلية

Copyright © King Saud University